الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو: 2023/07/31

واردات عدد .....
31 جويلية 2023 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

إلى السيد: رئيس مجلس نواب الشعب
من النائب غسان يامون عن جربة - حومة السوق

سؤال كتابي الي السيدة وزيرة العدل عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع : حول عدم فتح مناظرتي عدول إشهاد وعدول تنفيذ منذ سنة 2015.

حيث تحول قطاع الحقوق نتيجة سياسة وزارتكم الى قطاع إحالة على البطالة وتحول طلبة القانون من نخبة منتظرة للبلاد الى معطلين عن العمل تحطمت أحلامهم على عتبة مناظرة وزارة العدل.

فهل يعقل أن مناظرتي عدول التنفيذ والإشهاد (وهي مهن حرة لا تتكلف على خزينة الدولة شئ) مغلقة منذ سنة 2015.

ولئن أملنا تغير الأحوال تحت إشرافكم على وزارة العدل فإننا نرى تواصل المظلمة المسلطة على آلاف خريجي الحقوق ونخشى أن يكون الإغلاق المتواصل لهذه المناظرة هو خدمة لأرباب المهنة وتضييق على المنافسة.

وعليه وأمام تأزم وضعية طلبة الحقوق فقد أصبحت الإجابة ملحة على هذه الأسئلة.

1- ماهي أسباب تواصل عدم فتح مناظرة عدول إشهاد والتنفيذ منذ سنة 2015 ؟
2- ما هو الموعد المحدّد لفتح مناظرة عدول إشهاد والتنفيذ ؟
3- ما الذي يمنع وزارة العدل من الترفيع في عدد المقاعد المتناظر عليها خاصة أنها لا تكلف خزينة الدولة شئ من حيث الأجور ؟
4- هل نتوقع أن تقوم وزارة العدل بالتعويض على عدد المقاعد الشاغرة والتي لم يشملها التناظر منذ سنة 2015 إلى 2023، علما وأن عديد الجهات تشكو نقصا فادحا من حيث تواجد عدول إشهاد وتنفيذ؟
5- متى ستقوم وزارة العدل بتقديم مشروع القانون المنظم لمهنة عدول الإشهاد إلى مجلس نواب الشعب؟

وفي انتظار ردكم تقبلو مني فائق عبارات التقدير والاحترام.

غسان يامون